

الأستاذ : د. محمد بك

قسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار - عنابة -

المستوى : أولى ماستر

المقياس : العلاقات الجزائرية الأوروبية 1

محاضرة الأسبوع الرابع شهر ماي 2020

الامتيازات الانجليزية في الجزائر وأثرها على التجارة بين البلدين

- لماذا تم تحويل المؤسسات في شرق الجزائر الى البريطانيين 1807م ؟

هناك أسباب موضوعية جعلت الايالة الجزائرية تفضل التعامل مع الانجليز ومن أهمها :

- هزيمة فرنسا في معركة بحرية في 21 / 10 / 1805م التي قضت على أسطورة العظمة الفرنسية وأتاحت لبريطانيا أن تسيطر على البحر الأبيض المتوسط ، وفتحت لها الجزائر باب الصداقة والتعاون.
- إن الانجليز عرضوا على الداوي اتاوة سنوية تزيد قيمتها عن المبلغ الذي كانت تؤديه فرنسا بحوالي مائة وخمسين ألف فرنك ، زد على ذلك أنهم قبلوا التخلي عن مينائي القل وجيجل.
- إن القنصل البريطاني كان دائما يظهر للداوي بأن بلاده ترغب في أن تكون صديقة للجزائريين وأنها مستعدة للتعاون معهم .

- إن عقد الامتياز نص على أن تتولى بريطانيا استغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة والقالا وتنفرد بصيد المرجان ، ومقابل ذلك تدفع الحكومة الانجليزية ، سنويا وعلى قسطين خمسين ألف دولار الى خزينة الايالة . وإذا صادف أن استبدلت قنصلها في عنابة ، فإنها تقدم إلى الداوي هدية قدرها 200 بتاكة كوردة ، وتقدم هدية أخرى قدرها 255 دولار ، إذا ورد إلى الداوي فرمان جديد من الباب العالي ، ولم يتعرض العقد لما يمكن أن يدفع للباي وللأعيان المحيطين به.

- وماهي أسباب فشل بريطانيا في المحافظة على هذه المؤسسات ؟

- وبمجرد ماتم هذا الاتفاق قام سير الكسندر بال حاكم مالطة بارسال مندوب مقتدر الى مدينة قسنطينة يتباحث مع الباي حول امكانية شراء الحبوب والمواشي الضرورية لتموين الجيوش البريطانية المقيمة في مالطة وجبل طارق. ورغم ذلك لم يعر الانجليز اهتماما بالغا للتجارة والصيد ، فتركوا التجارة لعشرين تاجرا من جزيرة مالطة كونوا شركة تتولى شراء كل ماتحتاج إليه الجالية البريطانية في

جزيرة مالطا. وإلى جانب هذه الشركة سمح لبكري وشركائه أن يقوموا بالتجارة في هذه المؤسسات للقضاء نهائيا على النفوذ الفرنسي في المنطقة.

أما صيد المرجاتين فإن البريطانيين قد أعطوه للبحارة الصقليين والسردينيين والكورسكيين والاسبانيين ، وكان مقسما الى صيد الصيف وصيد الشتاء ، وكان كل صياد يدفع رسوما محددة ، وكانت كفيلة بأن تعوض الاتاوة التي تدفع سنويا الى الايالة .

وكان غرض الانجليز الحقيقي انشاء القاعدة العسكرية لذي لم يهتموا بتطوير التجارة بحيث تستوعب سائر المنتجات المحلية بأسعار معقولة ، كما أنهم لم يقدموا للصيادين ما يحتاجون إليه من مساعدة وحماية للتغلب على الصعوبات التقنية كعطب السفن ، وأدى ذلك الى سخط السكان المتضررين ، وأحجم الصيادون عن العمل ابتداء من سنة 1809م ، وهكذا لم يتمكن البريطانيون من المحافظة حتى على المستوى الذي كانت عليه التجارة في موانئ الشرق الجزائري قبل مجيئهم.

وإلى جانب الفشل الذي أصابهم في جميع الميادين ، هناك مشكل آخر ظل يستنزف قواهم إلى أن خرجوا من المؤسسات ، ذلك أن الفرنسيين كانوا يعتبرون البناءات التي أقاموها في عناية ملكا لهم ولا يحق لغيرهم أن يستعملها بدون رضاهم ، وحينما وضع الانجليز هذه المخازن تحت تصرف شركة بكري وبوجناح الممثلة في السيد اسكديرو طالب الكسندر دوفال نائب القنصل الفرنسي في عناية باسترجاعها ووجه شكواه إلى الديوان الذي كلف المحكمة الاسلامية في عناية بالنظر في الموضوع في نوفمبر 1810م.

وعلى الرغم من أن بريطانيا أرسلت إلى عين المكان لجنة مكونة من عدة شخصيات برئاسة السيد ماك دونال ، فإن المحكمة أصدرت أمرها بإرجاع المحلات إلى أصحابها الشرعيين. غير أن هذا الحكم ظل حبرا على ورق ، إذ أن الداوي رفض بتأثير من بكري أن تستعمل القوة لتنفيذه وسيبقى اسكديرو في هذه المخازن يحتلها عنوة حتى بعد معاهدة سنة 1817م التي تعيد المؤسسات للفرنسيين واستمر الحال الى غاية سنة 1824م.

وجراء الأزمة التي حدثت بين البلدين في مطلع 1816م ، وجه الداوي تعليماته الى باي قسنطينة فأوقف جميع البريطانيين العاملين في عناية ، وسمح للأهالي بنهب المؤسسات وقاد الأسرى الذين بلغ عددهم 800 أسير الى قسنطينة . وعندما تأكدت انجلترا من أنها أخفقت كليا في سياستها في الجزائر حاولت أن تخلص رعاياها المعتقلين فحدثت الحملة في صيف 1816م وكان من نتائجها استرجاع فرنسا للمؤسسات في شرق الجزائر.

كيف أثرت سياسة بريطانيا إزاء الجزائر على التجارة بين البلدين ؟

هذه بعض الدلائل التاريخية التي تبين أثر سياسة بريطانيا تجاه الجزائر على علاقات التبادل التجاري بين البلدين :

- جاء الانجليز الى البحر المتوسط كتجار وبحارة خواص في نهاية القرن 16م ، وكان القراصنة الانجليز مازالوا محل ترحيب في الجزائر ، وكان البحارة الانكليز يعلمون البحارة الجزائريين سير السفن الطويلة وهي سفن تعتمد في مسيرتها على الرياح.

- حصلت الملكة الانجليزية إليزابيث على معاهدة من السلطان العثماني مراد الثالث أعطت للتجار الانجليز والبحارة امتيازات مشابهة للتي يتمتع بها الفرنسيين ، وكان من المفترض أن الشركة الانكليزية العثمانية هي المسؤولة عن تعيين القناصل الانجليز في المدن العثمانية وكان صعبا عليهم تعيين قنصل في الجزائر لعدم وجود نشاط تجاري هام في الايالة الجزائرية وبعد وفاة الملكة إليزابيث لم يعد التجار آمنين كما كانوا من قبل إذا ما أبحروا عبر البحر الأبيض المتوسط في اتجاههم إلى المشرق للتجارة لعدائهم مع الممالك الاسبانية* .

كان طابع العلاقة غير الرسمي بين البلدين يتأرجح بين الود تارة والحرب تارة أخرى ، فبنفس الأسلوب الذي سارت عليه فرنسا فانكلترا لم تقم بإبرام معاهدة سلم مع الجزائر رغم تمثيلها الدبلوماسي فقد حل أول قنصل انجليزي بالايالة سنة 1580م لإضفاء الشرعية على الوجود الانجليزي ويدعى يوهان تيبتون وهو ثاني ممثل دبلوماسي أوروبي يصل إلى الجزائر لتعزيز التعاقد التجاري المبرم سنة 1579م .

- وبعد الحملة الانجليزية توترت العلاقات بين البلدين وسجن القنصل جيمس فريزل ، ولحل المشاكل والحفاظ على المصالح التجارية ، تم تشكيل لجنة بقيادة توماس روي كان من أعضائها ليث وديغباي كليهام وغروي أدرمان وكلهم أرباب مال وتجارة بالجزائر وسعت اللجنة لحل القضايا المعلقة واقترحت حلا لها إما بالافتداء أو الوساطة الدبلوماسية ، وبمجرد إعلان الملك جيمس الأول (1603م - 1625م) السلام مع الجزائر انعكس ذلك بشكل مباشر على رعاياهم بالايالة** .

- لعب الأسيران فرنسيس نايت و هنري رويسن دورا كبيرا في تغيير نظرة الانجليز للجزائر في اتجاه مغاير للذي كانت عليه واقترح فكرة إمكانية منافسة الفرنسيين في حصنهم ومختلف المراكز التي سيطروا عليها بالجزائر وحتى الاحلال محلهم وظهرت بذور نجاعة فكرة هذين الأسيرين المحررين في إرسال ادموند كاسون (1653م - 1654م) باعتباره قنصل انجليزي بالجزائر لحل مشكلة الأسرى وتم توقيع صلح لإنهاء المشكل وخلف كاسون روبرير براوني (1655م - 1664م) للحفاظ على السلم بين الطرفين ، إلا أن أمد هذا الصلح لم يدم طويلا فتم خرقه بحملة انجليزية سنة 1661م .

- قام الداوي محمد عثمان (1766م - 1791م) بطرد القنصل الانجليزي ولم يقبل بوساطة الباب العالي لسماح له بالرجوع إلى منصبه ومباشرة مهامه أو حتى تعويضه ، ومن الأسباب التي ذكرها

الداي أن هذا القنصل يقلقه في كل مناسبة في طلباته الملحة على شراء القمح من الجزائر ، رغم وجود دول منافسة لانجلترا لشراء القمح من الجزائر مثل فرنسا واسبانيا وهذا يظهر أهمية هذه التجارة التي جعلت هذه الدول تتزاحم لشراء القمح من الجزائر .

- إن حملة اكسماوث 1816م جعلت سلطات الجزائر تلين في مفاوضاتها مع ممثلي العرش الفرنسي ، وتوافق على إعادة حق استغلال الموانئ الشرقية لأصحاب الامتياز الأولين بعد أن تمتع به الانجليز مدة لا تقل عن عشر سنوات . كما أنها تسببت في تهديم مؤسستي القالة وعنابة ، مما أدى إلى شل جميع أنواع النشاط التجاري ربحا من الزمن .

وفي 1824 م قامت بريطانيا وحدها بضرب حصار على الساحل الجزائري دام حوالي نصف عام ، كان الهدف منه إشعار سلطات الولاية بالتفوق الانجليزي ، فتستسلم وتساعد على القضاء على نفوذ فرنسا التي كانت تسعى للبقاء في مركزها الممتاز ، والتسلل إلى القارة السمراء لتوسيع تجارتها ، كما أنه يرمي إلى تدعيم نفوذ بريطانيا التي كانت قد فقدت مستعمراتها في أمريكا ، وصار عليها أن تضع خطة جديدة تمكنها من إيجاد أسواق عديدة تبيع فيها مصنوعات، وتأخذ منها كل ما تحتاج إليه من اليد العاملة والمواد الأولية.

وعلى الرغم من أن الحصار قد تسبب في تعطيل التجارة الخارجية التي كانت تتم عبر المسالك البرية ، وألحق ضرارا كبيرة بمصالح التجار الفرنسيين ، فإن إنجلترا لم تنجح في خططها واضطرت الى ابرام معاهدة سلم مع الجزائر في 26 جويلية سنة 1824م ، بعد أن قبل القائد الأعلى للأسطول المحاصر السيد هاري نيل استبدال القنصل ماك دونال .

ماهي أهم السلع المتبادلة بين البلدين ؟

- كانت مدينة ماهون الواقعة في مينوركة ومالطة تابعيتين لبريطانيا ، فكانتا قاعدتين لبسط نفوذها على حوض البحر المتوسط ، وكان لهما دور في المبادلات التجارية مع الجزائر ، وكانت العلاقات في الغالب ذات اتجاه واحد ، ترمي إلى تصدير الحبوب والمواشي إلى كل من القاعدتين لتمويل السكان والحاميات الانجليزية على وجه الخصوص .

واستولت بريطانيا على جزيرة مالطة سنة 1800 م وتولت مسؤولية تموينها، فقد ضاعفت عدد الحمولات التي تصلها من الايالات الثلاث ، وخاصة من موانئ شرق الجزائر التي كانت تزودها بالحبوب والأبقار. وأوردت المصادر كثيرا من الأرقام فيما يخص الأبقار التي صدرت من الجزائر الى مالطة، حوالي 700 في ظرف سنتين فقط (1804م/1806م) ، وتضاعف هذا العدد عشر مرات سنة 1811م . وفي سنة 1807م عندما تم تحويل المؤسسات التجارية في شرق الجزائر إلى بريطانيا ، كلف حاكم مالطة السيد الكسندر بال في ذلك الحين بإرسال مندوب إلى مدينة قسنطينة يتفاوض مع

الباي حول إمكانية شراء الحبوب والمواشي اللازمة لسكان مالطة وللحامية الانجليزية المقيمة هناك . وقد كان هذا المندوب يدرك مدى أهمية الحبوب ، ولذلك رأيناه يتحمل الاهانة ويرضى بالهوان والعذاب محافظة على العلاقات بين كل من بريطانيا والجزائر .

وبمجرد ما اتصل بال بالتقرير الايجابي الذي كتبه المندوب ، طلب من التجار المالطيين أن يكونوا هيئة تتولى استغلال المؤسسات من حيث تجارة الحبوب وتنظيم صيد المرجان ، وتكونت شركة قوامها عشرون تاجرا ساهم كل منهم بعشرة آلاف دولار اسباني ، واستقرت بمدينة عنابة تعمل بالتعاون مع السيد اسكديروا نائب القنصل الانجليزي ، وقامت الحكومة الانجليزية في البداية بتشجيع هذه الهيئة الجديدة فقدمت لها جميع المساعدات المادية والدبلوماسية ، غير أن الشركة كانت ضيقة الأفق ، فجعلت كل نشاطها لتلبية حاجة المالطيين فيما يتعلق بالحبوب والمواشي. وقد كان غرض بريطانيا الأساسي انشاء قاعدة عسكرية في شرق الجزائر وعندما فشل مشروعها بدأت تهمل المؤسسات تاركة إياها بين أيدي من يشاء من التجار الأجانب لا يهتمها سوى أن تجمع منهم مقدار الأتاوة السنوية التي تدفعها للآيالة .

وقد تمكن تجار ماهون الخاضعة لبريطانيا من التعامل مع شركة بكري وبوجناح التي مهدت لهم الطريق للاتصال بالأهالي وتمكنوا من شراء ما يحتاجونه من ميناء ستورة ، فصار التجار الماهونيون يأتون في كل سنة مرتين يشحنون مايباع لهم خفية ويرجعون الى مدينتهم . وعندما تم تحويل المؤسسات إلى بريطانيا سنة 1807م أصبح تمويل المدينة وحاميتها من عنابة بصفة رسمية ومنظمة ، ودرج الماهونيون ضمن البحارة المكلفين بصيد المرجان . وعندما قامت بريطانيا بحملتها الثانية على الجزائر سنة 1824م منعت الآيالة جميع المساعدات على الانجليز. وكانت المواد المصدرة من موانئ الجزائر إلى دول أوروبا فرنسا ، اسبانيا ، انجلترا تتمثل في المرجان والحبوب من قمح وشعير وفول وحمص وأيضاً الصوف والجلود والشموع وزيت الزيتون إضافة إلى الأخشاب والمعادن ، وقد سمحت السلطات الجزائرية منذ سنة 1792م للتجار الانجليز وغيرهم بشراء القمح والشعير من عنابة والقالا ، وتستورد الجزائر من انجلترا وبلدان أوروبا الأقمشة الحريرية والقطنية والخردوات ومايسمى بمنتجات المستعمرات السكر والبن والتوابل اضافة إلى الأسلحة وغيرها.

*إن شركة الشرق الانجليزية كان لها مصالح في بلدان البحر المتوسط وبخاصة البلدان العثمانية ، ورفض باشا الجزائر منح سفن الشركة تراخيص المرور الآمن ، مما جعل السفن الانجليزية تتعرض للأسر والمصادرة .

** قام السيد توماس روي السفير الانجليزي لدى الباب العالي بعقد معاهدة مع سلطة الجزائر في مارس 1622م ، وهي المعاهدة التي حققت السلام بين الدولتين على دعائم ثابتة فقد نصت على تعيين قنصل انجليزي في الجزائر ويسمح للتجار الانجليز ببيع الأقمشة والبضائع والمعدات الحربية.

أهم المراجع :

- محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية للشرق الجزائري . نسخة الكترونية
- سفيان صغيري : العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)م نسخة الكترونية .
- جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830 ، منشورات متحف المجاهد ، وزارة المجاهدين طبعة خاصة ، الجزائر ، 1997 .
- حنفي هلايلي : العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الايالة 1815-1830 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007.
- سلوان رشيد رمضان : إشكالية العلاقات البريطانية - الجزائرية 1580 - 1816 ، مجلة تكريت للعلوم الانسانية ، م 22 ، ع 1 ، كانون الثاني 2016 . نسخة الكترونية



لوحة تجسد جانباً من تجارة السفن البريطانية عبر البحر الأبيض المتوسط قبل قرون

تحيات أستاذ المادة : محمد بك